الآراء الـــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

سَـــلامُـن عـلـيـكـم، يـا ريـس الحـكـومـة

■ إحسان شمران الياسري

خلال حكم صدام، سرت ثقافة الخوف من تسجيل الصوت ورفع التقارير، ولم تكن اجهزة الهاتف الخلوي قد دخلت العراق، لكن التسجيل بواسطة لاقطات الصوت السرية في المكاتب هو الذي كان يخيف الناس.

وعندما كانت الجلسة تتحول الى مناقشات لها علاقة بالنظام او الرئيس، لاسيما تحولها الى المزاح و (النكات)، كان البعض يصيح بين فترة وأخرى (السلام عليكم)، وحيانا تُقال هكذا (سَلامُن عليكم) في اشارة الى ان صاحب (السلام) جاء تواً ولم يشترك في الحديث او المزاح عن القائد او النظام، لينأى بنفسه عن تبعات هذه المناقشات، خصوصاً أولئك الذين يجدون انفسهم في تلك الحوارات وجهاً لوجه أمام الموقف دون قصد منهم، نظرا الى إن بعض المدسوسين كانوا هم الذين يورطون الآخرين بالدخول في هكذا حوارات، ثم يرفعون عنهم ما قسم الله من تقارير.

لقد تذكرت هذه القصص، وأنا أستمع لحديث دولة رئيس الوزراء، ومعالي نائبه السيد الشهرستاني وهما يتحدثان عن مشاكل الكهرباء خلال زيارة دولته وزارة الكهرباء، وان صبر الناس قد نفد وان الوعود قد زادت عن المديات الزمنية التي صدرت لتغطيتها..

أما لماذا تذكرت تلك القصص عن حديث دولته، مع الفوارق الزمنية والشخصية والاخلاقية، فلأن العديد ممن سمع الحديث قال بالحرف (بعد وكت!!)، وقال آخرون (معقوله.. حتى يجي يوم يكول المالكي آني احتجيت على الوضعية وكلش ما رضيت عنها). ويقول الشهرستاني (آني احتجيت وهواي صرت عصبي)، لكي يحفظها لهما التاريخ.

أما الجمهور (المسموط أبوه من الكهرباء) فلن يحفظ شيئاً، ويعتبر هذا استهلاكا إعلامياً عاصرناه ست سنوات.

كما إن السيد الشهرستاني وزير نفط ومسوؤل عن أهم مشاكل محطات الكهرباء وهي شحة الوقود، والذين انتخبوا السيد المالكي وقائمته العريضه كانوا ينتخبون مشروعا لم يكتمل، بدأه (أبو أسراء) في بغداد والموصل والبصرة لتحفيز رؤية الناس لقيمة الدولة وهيبتها ومعاني ان يلوذ المواطن بالدولة.

ويوم اعلن الرئيس الراحل (أحمد حسن البكر) قرار تأميم النفط عام ١٩٧٢، كان والدي يستمع للقرار، وكان الشيوعيون متحمسين للقرار، إلا ان والدي هتف بعبارة لم استطع فهمها في حينه، ولكني فهمتها لاحقا، وهي تحاصرني كل يوم، (يا يمه بس لا يصير النفط نقمة علينا).

فالسيد نوري المالكي يحكم دولة غنية بكل ما تعنيه هذه الكلمة من دلالة على وفرة الاموال، ولكنها دولة فقيرة الى حد غريب عندما يكون الحديث عن المنجزات التي يحققها المجتمع ومؤسساته من استخدام تلك الاموال.

أما لماذا يقول السيد رئيس الوزراء (سَلامُن عليكم) وهو رئيس الوزراء وليس مواطناً عادياً يخاف التقارير، فلأنه مسؤول يخاف من عواقب إخفاقات الدولة التي يقودها، ولا يستطيع الدفاع عن اخفاقاتها، ولانه يعرف، أكثر مني ومنكم، بالفجوة بين الذي تحقق والذي يمكن ان يتحقق في ظلٍ كل الظروف التي ادعاها معالي نائبه ويدعيها يومياً كل الطاقم الحكومي الذي يقوده دولته..

ومرة أخرى، وأنا من الناس الذين يحبون السيد المالكي، لن أقبل منه عبارة (السلام عليكم) وهو رئيس الوزراء..لأننا سنتساءل:

(خالي إذا إنت تكول سَلامُن عليكم، چا إحنه بيمن نلوذ يا ريس الحكومة؟!.)

ihsanshamran@yahoo.com

ليس دفاعاً عن الأحزاب.. ولكن عن الحقيقة

غضب بعض المنتمين للأحزاب السياسية القائمة في مصر من هجوم المعتصمين في ميدان التحرير - الذين فجروا ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ - على هذه الأحزاب، بعد أن وجهوا لها سهام الاتهامات، خاصة قيادتها، ورأوا في هذا الهجوم ظلما وإنكاراً لدورهم وتضحياتهم طوال ٣٥ عاما وربما أكثر، ورد بعضهم الاتهام بمثله قائلين إن شباب ثورة ٢٥ يناير لا يعرفون التاريخ ويتصورون أنهم وحدهم المناضلون وإن كل ما سبقهم ليس له قيمة أو تأثير في حياة المصريين.

والواقع أن للشباب عذرهم، فنضال الأحزاب السياسية الحالية التي نشأت مع بدء التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦ لم يكن مكتوبا أو مرصودا عبر القنوات الفضائية أو الشبكة الإلكترونية «الإنترنت» أو الصحف الحزبية والخاصة، فكل هذه الوسائل لم تكن قد عرفت في مصر بعد، بينما الحصار كان مفروضا على نشاطها في الصحف الحكومية وأجهزة الإعلام الرسمية.

حسين عبد الرازق

ولكن يدور حوار عقلاني هادئ بين الأحزاب والقوى السياسية وشباب ثورة ٢٥ يناير، لابد من معرفة بعض الحقائق عن هذه الفترة.

وبداية فنحتاج للاتفاق على أن الأحزاب «هي الأداة الرئيسية لأي عمل سياسي، وأنه بدون تعدد حزبي حقيقي وتنافس متكافئ بينها يقوم على أفكار ومبادئ وبرامج وممارسات، وسعي للسلطة لتنفيذ هذه البرامج في حال حصول الحزب - أي حزب - على ثقة الناخبين، وبالتالي إمكانية التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة.. يستحيل الحديث عن الديمقراطية أو التغيير السلمي للسلطة، وينفتح الباب على مصراعيه لاحتكار قلة للسلطة وقيام الاستبداد»، والأحزاب السياسية هي الشكل الوحيد الذي عرفته البشرية لتجميع المواطنين وتنظيمهم حول برنامج سياسي، والسعي للوصول إلى السلطة السياسية «البرلمان والحكومة ورئاسة الدولة لتنفيذ هذا البرنامج، كما يقوم الحزب «بنشر الوعي وتثقيف المواطنين، والرقابة على السلطة التنفيذية ويقوم بالتعبئة ودعم الشرعية وتحقيق الاندماج القوي، وكذلك القيام بالوظيفة التنموية سياسياً».

وقد عرفت مصر الأحزاب السياسية الحديثة منذ عام ١٨٧٩ عندما تكون في ٢٠ نوفمبر «الحزب الوطني العرابي» قبل صدور أول دستور مصري في ٧ فبراير ١٨٨٢، ثم الحزب الوطني بزعامة مصطفي كامل ومحمد فريد، فحزب الوفد المصري بزعامة سعد زغلول عشية ثورة ١٩١٩، فالحزب الشيوعي الذي نشأ أولا تحت اسم الحزب الاشتراكي بزعامة حسني العرابي عام ١٩٢٠. وقد اصطدمت تجربة التعددية الحزبية في ظل دستور ١٩٢٣ بعديد من العوائق، تمثلت في دور القصر الملكي وتدخله في السياسة والحكم وصراعه ضد حزب الأغلبية الشعبية «الوفد»، ووجود الاحتلال البريطاني، وضعف الرأسمالية المصرية. وبعد استيلاء تنظيم الضباط الأحرار على السلطة وقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تمت مصادرة التعددية الحزبية، وحلت الأحزاب السياسية في يناير ١٩٥٣، وفرض التنظيم السياسي الواحد «هيئة التحرير - الاتحاد القومي - الاتحاد الاشتراكي»، وتعرضت الأحزاب كفكرة وممارسة لهجوم حاد من النظام، وإلصاق كل نقيصة بها، ونشأ جيل كامل في مصر ينظر للأحزاب السياسية كرجس من عمل الشيطان!

ومع نهاية عام ١٩٧٥ وبداية عام ١٩٧٦ طرح رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكي العربي في ذلك الحين «أنور السادات» قضية الانتقال من التنظيم السياسي الواحد إلى شكل من أشكال التعدد، ودار نقاش وجدل واسعان في المجتمع انتهى إلى قيام ٣ منابر داخل الاتحاد الاشتراكي العربي في ٢٩ مارس ١٩٧٦ تحولت رسميا إلى أحزاب في نوفمبر من نفس العام، ولم يكن الانتقال إلى هذه التعددية الحزبية المقيدة نتيجة لقرارات إدارية وسياسة اتخذها الرئيس أنور السادات تمشيا مع سياسة التحول إلى الرأسمالية وبدء سياسة «الانفتاح الاقتصادي، بل كان نتيجة لمجموعة من الأسباب الموضوعية، أولها تعبير الحركة الجماهيرية عن نفسها خارج الأطر الرسمية متمثلة في الإضرابات العمالية ومظاهرات طلاب الجامعات والانتفاضات الفلاحية أعوام ٧٢ و٧٣ و١٩٧٥، وثانيهما الاستفادة من التنظيمات النقابية المهنية في التعبير السياسي كما حدث في نقابتي الصحفيين والمحامين بصفة خاصة، مما دفع السادات إلى استصدار قرارات من لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي في فبراير ومارس ١٩٧٣ بفصل ١٠٢ صحفي من الاتحاد وطلب فصلهم من نقابة الصحفيين وتجميدهم في الصحف التي يعملون بها ونقل عدد منهم إلى مصلحة الاستعلامات، وكذلك فصل عدد من المحامين من عضوية الاتحاد الاشتراكي، واستغلال هذه القرارات في إسقاط عضويتهم في مجلسي نقابة الصحفيين والمحامين، وثالثهما لجوء قوي وتيارات سياسية إلى التنظيم الحزبي المستقل «سرا أو علنا»، فأعلن عن تأسيس الحزب الشيوعي المصري في أول مايو ١٩٧٥ بعد توحيد مجموعات من المنظمات الشيوعية التي تكونت في بداية السبعينات، وتلاه الإعلان عن تأسيس حزب العمال الشيوعي فالحزب الشيوعي (٨ يناير)، كما بدأ الناصريون في تشكيل حزب سري، واستعاد الإخوان المسلمون تنظيم الجماعة بعد إفراج السادات عنهم.

وعملت الأحزاب التي جرى تأسيسها في مارس ١٩٧٦، وهي «حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» برئاسة خالد محيي الدين، و«حزب مصر العربي الاشتراكي» برئاسة ممدوح سالم، و«حزب الأحرار الاشتراكي» برئاسة مصطفى كامل مراد، ثم الأحزاب التي نشأت بعد ذلك، والتي بلغت ٢٤ حزبا أهمها حزب العمل وحزب الوفد، في ظل أوضاع وقيود بالغة التعقيد.

فالقانون المنظم للحياة الحزبية والذي صدر في ٧ يوليو ١٩٧٧ تحت رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته أعوام ١٩٧٩ و١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٩٢ و١٩٩٤ و٢٠٠٥ هو قانون لمنع قيام الأحزاب السياسية الحقيقية وحصارها.

فقد ألزم القانون الأحزاب جميعا بـ«تحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعي والاشتراكية الديمقراطية..»! و«عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته وأعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي» وهو واحد من أسوأ القوانين الاستثنائية التي عرفتها مصر (ألغي في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٤)، وجعل قيام الأحزاب رهنا بموافقة لجنة حكومية من قيادات الحزب الحاكم هي لجنة شؤون الأحزاب السياسية التي تكونت من رئيس مجلس الشورى ووزير العدل ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الشعب، وثلاثة من غير المنتمين لأي حزب سياسي من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين.. يصدر باختيارهم قرار من رئيس الجمهورية «يتولي طبقا للدستور السلطة التنفيذية!». وأضيف لهذا التشكيل في تعديل قانون الأحزاب عام ٢٠٠٥ ثلاثة من الشخصيات العامة غير المنتمين إلى أي حزب سياسي، ويختارهم أيضا رئيس الجمهورية! وبعد أن كان التقدم بطلب تأسيس حزب إلى اللجنة يوقع عليه خمسون عضوا من أعضائه المؤسسين.. ويتولي رئيس مجلس الشورى نشرها في صحيفتين صباحيتين، عدلت هذه المادة عام ٢٠٠٥ لترفع عدد المؤسسين الموقعين على طلب تأسيس الحزب إلى ألف عضو على الأقل يتوزعون على عشر محافظات على الأقل وبما لا يقل عن خمسين عضوا من كل محافظة، وتنشر الأسماء على نفقة المؤسسين من صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار، وهو شرط جديد تعجيزي يفترض أن تولد الأحزاب من اللحظة الأولى قوية ومنتشرة جغرافيا وتملك من المال ما يتيح لها هذا النشر الذي يتكلف عشرات الآلاف من الجنيهات، وكانت المادة ١١ من قانون الأحزاب تلزم الحزب بالإعلان عن اسم المتبرع له وقيمة ما تبرع به في إحدى الصحف إلى يومية على الأقل وذلك إذا زادت قيمة التبرع على خمسمائة جنيه في المرة الواحدة أو على ألف جنيه في العام الواحد، وقد خالفت كل الأحزاب وفي مقدمتها الحزب الوطني هذه المادة لأنها تكلف الحزب بالمستحيل، فإعلان في صحيفة يومية عن تبرع بـ ٦٠٠ جنيه يتكلف أضعاف هذا المبلغ، ورغم أن الكل خالف هذا النص فقد استخدم لتجميد حزب العمل ووقف صحيفته الشعب.

واضطر الحزب الحاكم لتعديل هذه المادة بإلزام الحزب بإخطار الجهاز المركزي للمحاسبات بما تلقاه من تبرعات وبالبيانات الخاصة بالمتبرعين، وبعد أن كان لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر عدلت هذه المادة عام ٢٠٠٥ بالتضييق ونص على أن يكون لكل حزب حق إصدار صحيفتين على الأكثر للتعبير عن آرائه، والطعن بقرارات لجنة شؤون الأحزاب يكون أمام الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا «على أن ينضم لتشكيلها عدد مماثل من الشخصيات العامة يصدر باختيارهم قرار من وزير العدل»،ويمنع قانون الأحزاب إنشاء مقار لأي حزب في الأماكن الإنتاجية أو الخدمية أو التعليمية، وهو ما يعني تغييب الأحزاب عن أماكن التجمع الطبيعية للمواطنين، سواء كانت المصانع أو المصالح الحكومية أو الجامعات.. إلخ وعزلها قصرا عن الجماهير.

الاستيلاء على الإعلام

وتستكمل السلطة حصار الأحزاب وعزلها عن طريق استيلاء الحزب الحاكم «الحزب الوطني الديمقراطي» قصراً على أجهزة الإعلام المملوكة للدولة والخاضعة لوزير الإعلام وعلى الصحافة القومية المملوكة للدولة ويمارس مجلس الشورى حق ملكيتها نيابة عن الدولة، أي أنه يتحكم في أكثر من ٩٥٪ من سوق الصحافة والإعلام المسموع والمرئي «يحتكر القنوات الأرضية»، ويعين الحزب الوطني من خلال مجلس الشورى رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء تحرير كل المطبوعات التي تصدر عنها.

وتتأكد هيمنة الحزب الوطني «حزب رئيس الجمهورية» على كل نواحي الحياة ومؤسسات الحكم في الدولة، مركزيا وفي المحليات، عن طريق دمج جهاز الدولة في الحزب، واحتكار السلطتين التشريعية والتنفيذية وأجهزة الإدارة بتزوير الانتخابات العامة، سواء انتخابات مجلس الشعب أو الشورى أو المحليات وهي أمور ثابتة بتقارير دوائر محكمة النقض التي حققت في الطعون في انتخابات الدوائر المختلفة لمجلس الشعب، وكذلك بأحكام قضائية وتقارير نادي القضاة ومنظمات حقوق الإنسان التي راقبت هذه الانتخابات.

وللأسف الشديد فمصر لم تعرف خلال التعددية السياسية الأولى بعد دستور ١٩٢٣ الانتخابات الحرة إلا مرتين، الأولى عام ١٩٢٤ وهي الانتخابات التي أجرتها حكومة يحيي باشا إبراهيم وكان مرشحا فيها وسقط في الانتخابات وهو رئيس لمجلس الوزراء، والثانية عام ١٩٥٠ في الانتخابات التي أجرتها حكومة محايدة برئاسة حسين باشا سري، ولم تكن مصادفة فوز حزب الوفد - حزب الحركة الوطنية الشعبية قبل الثورة - في المرتين، أما في ظل تجربة التعددية الحزبية الثانية منذ عام ١٩٧٦ وحتى الآن، فالتزوير كان عاما مع اختلاف درجة التزوير من انتخابات إلى أخرى، وربما يكون أسوأها على الإطلاق انتخابات ١٩٧٩ في عهد السادات، وانتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧ و٢٠٠٥ ثم انتخابات ٢٠١٠ الأسوأ على الإطلاق في عهد رئاسة مبارك.

ويستفيد الحزب الوطني المحتكر للسلطة من ترسانة من القوانين الموروثة والمضافة في ظل حكمه، تنتهك الحريات العامة وحقوق الإنسان، إضافة إلى قانون الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية (٧٣ لسنة ١٩٥٦) الذي يقنن التزوير، فهناك القانون ٢٨ لسنة ١٩١٠» الذي يفرض العقاب على اتفاق شخصين أو أكثر ولو كان اتفاقهم لغاية مشروعة إذا كان ارتكاب الجنايات والجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول إليه» والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ والمعروف بقانون منع التجمهر والذي يفرض قيوداً مانعة على حق التجمع والتظاهر السلمي، وقانون الطوارئ، ومواد عديدة من قانون العقوبات (٥٨ لسنة ١٩٣٧) والقانون ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الذي يجرم حق الإضراب وقانون الأحكام العسكرية (٣٤ لسنة ١٩٦٦) وقانون الحراسات (٣٤ لسنة ١٩٧١) وقانون الجمعيات (٨٤ لسنة ٢٠٠٢) وقانون مكافحة الإرهاب (٩٧ لسنة ١٩٩٢).. إلخ.

طوارئ إلى الأبد

وتكتمل المأساة بإعلان رئيس الجمهورية حالة الطوارئ في مصر بصورة شبه دائمة، ويكفي حالة الطوارئ التي أعلنت في ٦ أكتوبر ١٩٨١ عقب اغتيال رئيس الجمهورية السابق «أنور السادات» مازالت معلنة حتى إليوم ، وفي ظل حالة الطوارئ تفتح المعتقلات ويمارس التعذيب في المعتقلات والسجون وأقسام الشرطة، ويتم تجميد العديد من مواد الدستور، بل استخدم الحاكم العسكري سلطاته في إصدار تشريعات بأوامر عسكرية!! وقد استكملت الدولة البوليسية القائمة في مصر أركانها بالإعلان الدائم لحالة الطوارئ، وتغول الأمن- خاصة الأمن السياسي- الذي أصبحت له الكلمة العليا في كل الأمور صغيرها وكبيرها. وخاضت الأحزاب الرئيسية المعارضة معركة ضد هذه الأوضاع الاستبدادية المعادية للديمقراطية وضد الحصار القانوني والأمني والإداري والإعلامي والمالي والسياسي المفروض عليها، ولكن يضعف من قدرتها على التغيير عدم نجاحها في تكوين جبهة قوية في ما بينها لتخوض المعركة موحدة، وعدم تواصل المعركة، وتردد البعض في استخدام كل أساليب الاحتجاج والضغط الديمقراطي من التظاهر والوقفات الاحتجاجية والاعتصام وتوزيع البيانات في الشارع وأماكن التجمع الجماهيري، واعطاء الحسابات والمكاسب الذاتية أولوية على الهدف المشترك للاحزاب والحركة الديمقراطية. كذلك فغياب الديمقراطية الداخلية في عديد من هذه الأحزاب، وما أدت إليه من انشقاقات وانقسامات وصراعات عدائية سهلت لاجهزة الأمن التدخل والعبث في بعض هذه الاحزاب، وهي أحد أخطر الظواهر السلبية التي تعطل الحياة.

وتعرضت الأحزاب لحملات هجوم وعداء وتشويه من جهات عديدة، وبدأت الحملة مبكرة بعد قيام الأحزاب «المنابر» الثلاثة في مارس ١٩٧٦ على لسان صحفيي النظام، خاصة الزميل الراحل موسى صبري رئيس تحرير الأخبار، ثم تولي السادات - رئيس الجمهورية قيادة الحملة بنفسه، فعقب توزيع حزب التجمع في القاهرة - وكنت أمين الحزب في العاصمة في ذلك الحين - لبيان يوم٢٣ سبتمبر ١٩٧٦ يؤيد إضراب العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة ويؤكد حق الإضراب، شن الرئيس أنور السادات في خطابه يوم ٢٨ سبتمبر بمناسبة ذكري رحيل جمال عبد الناصر هجوما حادا على التجمع والأحزاب قائلا «للأسف انتهز البعض جو الحرية الكامل في البلاد.. وبدأوا زي ما قلت من أقصي إليمين المتحجر إلى اللي بيقولوا على نفسهم تقدميين ويسار.. بدأوا في حملة لمحاولة إثارة السخط.. أنا بأقول إن دي جريمة في حق الوطن وما هياش شطارة، لأنه ببساطة جدا هناك عشرات المشاكل الموجودة وكلنا عارفينها وحاسينها.. يطلع تنظيم يستغل الحركة التي تمت بالنسبة لعمال الأوتوبيس والإضراب، ويطلع منشور ويفهمه بأنه لابد من حق الإضراب. تعطيل الإنتاج جريمة.. يعطل الإنتاج لمجرد محاولة كسب شعبية رخيصة، في برنامج من البرامج «برنامج حزب التجمع، قريت برضه لمحاولة كسب شعبية رخيصة، يعلقوا علشان المعركة الانتخابية شعارات.. لا ديمقراطية بدون حق الإضراب..»

ودخل إلى الساحة كتاب وساسة يجمع بينهم «الاستقلال» عن الأحزاب السياسية وعدم انتمائهم طوال حياتهم لأي حزب في مراحل التعدد الحزبي المختلفة في مصر، أو انسحابهم من الأحزاب المنتمين إليها لسبب أو آخر، وتحويلهم لـ «الاستقلال» أو «عدم الانتماء» إلى قيمة في حد ذاتها.

فنشر كاتب في صحيفة الحياة اللندنية مقالا قال فيه.. «رجال الأحزاب تحول معظمهم إلى مرتزقة أو مشاريع صغيرة لمستبدين، وشاب المؤسسات الضعيفة التي يعتلونها فقر وعوز مادي ومعنوي، وفقدت قيمتها في تحريك الأحداث، وتقزم دورها لتصير مجرد منبر ورقي، أي مكان لإصدار صحيفة يومية أو أسبوعية توزيعها محدود.. وارتضى المعارضون بدور «الديكور» الذي تحاول به النظم الحاكمة أن توهم العالم بأن لديها تعددية سياسية». وفي حوار مع د. نادر فرجاني بصحيفة «نهضة مصر» قال سيادته.. «في الحقيقة الأحزاب المصرية لا تستحق سوى «الدفن» لأن إكرام الميت دفنه»، وأضاف«.. المشكلة أن الأحزاب الحلية هي أحزاب أنابيب أنشأتها السلطة ويقوم عليها أناس ليس لهم جذور شعبية أو تاريخ أو خبرة سياسية».

حتى نبيل الهلالي القائد الشيوعي البارز ومحامي الحريات وفارس اليسار، شارك في الهجوم وخص حزب التجمع بنقده الحاد فقال إن العلاقة بين قيادات حزب التجمع والسلطة الحاكمة هي «علاقات زواج عرفي» وأن سياسات التجمع أبعدت الناس عن اليسار.

ولم تكن هذه الحملة مجرد موقف سلبي من الأحزاب، فقد كانت هناك بلا جدال نواحي ضعف وقصور اعترف بها قادة الأحزاب أنفسهم، فقد عانت أغلب الأحزاب السياسية من ظاهرة الانقسامات «الأحرار - العمل - الحزب العربي الديمقراطي الناصري - الغد» والانشقاقات، خاصة ما يسمي بـ «الأحزاب الصغيرة»، وعانت الأحزاب من ظاهرة الزعامة «الكاريزماتية» التي تفرض بمجرد وجودها وإعلان موقفها على الحزب الخضوع لها وبالتالي تعطيل حقيقي للديمقراطية الداخلية في الأحزاب، وقد ولدت الأحزاب الرئيسية بعيب خلقي واضح، فهي أقرب إلى جبهات سياسية منها إلى الأحزاب، ويعاني بعضها فقدان الهوية وصراعات داخلية أثرت بالسلب على صورتها لدي الرأي العام، ووقعت الأحزاب بعد مقاومة لم تستمر طويلا في خطيئة القبول بالقيود والخطوط الحمر التي حددتها السلطة، ولم تعد الأحزاب - رغم برامجها - تطرح نفسها كبديل للحكم القائم، وتسعى للوصول ديمقراطيا للسلطة، وكأنها قبلت بهذا التوزيع الخاطئ للأدوار فهناك حزب واحد للحكم بصفة دائمة وأحزاب أخرى دورها المعارضة إلى الأبد، وأدت هذه الممارسة الحزبية إلى عزلة الأحزاب عن الجماهير وتآكل عضويتها جميعا وندرة الكوادر الحزبية القادرة على التضحية وخوض المعارك الجماهيرية. ونقد الأحزاب لا يلغي الدور المهم الذي قامت به والتضحيات التي قدمها أعضاؤها وقادتها، لقد أنجزت هذه الأحزاب - فرادى ومعا - سلسلة من البرامج والمواثيق من أجل التغيير السياسي والدستوري والاقتصادي والاجتماعي، من ائتلاف المصريين ضد الوجود الإسرائيلي ومن أجل الديمقراطية عام ١٩٨٠ حتى وثيقة الائتلاف الديمقراطي عام ٢٠٠٨.

وخاضت المعارك لتحقيق أهدافها وبرامجها.

في عام ١٩٧٧ وعقب انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ والتي لعب حزب التجمع والأحزاب والقوى إليسارية الماركسية والناصرية دورا هائلا في التمهيد لها خاصة خلال معركة انتخابات مجلس الشعب في منتصف عام ١٩٧٦، بعد قيام التعددية الحزبية، المقيدة بثلاثة أشهر، وفي قيادة المظاهرات السلمية التي خرجت من المصانع والجامعات، وجه الحكم الاتهام لحزب التجمع والحزب الشيوعي المصري والتيار الثوري وحزب العمال الشيوعي والحزب الشيوعي ٨ يناير، وألقي القبض على أكثر من ٤٠٠ من قيادات حزب التجمع وكوادره من بينهم د. رفعت السعيد وحسين عبد الرازق وغريب نصر الدين وعبد الصبور عبد المنعم ومجدي شرابية ومحمد عامر الزهار وحسن أبو الخير وعطية الصيرفي.

وفي سبتمبر ١٩٨١ وفي ظل مواجهة حادة بين أحزاب وقوى المعارضة واندفاع السادات في سياسات التحول الرأسمالي التابع والأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذه السياسات، وحوادث الفتنة الطائفية، والاستسلام أمام إسرائيل بعد اتفاقات كامب ديفد ومعاهدة الصلح بين السادات وبيجن..

لجأ السادات لاستخدام المادة ٧٤ من الدستور فاعتقل في ٣ و٥ سبتمبر ١٥٣٦ مصريا ومصرية من الجماعات الإسلامية والمسيحية وقادة الأحزاب والقوى السياسية وأعضاء مجالس النقابات المهنية والعمالية ومواطنين عاديين، شملت قائمة المعتقلين ٢٣ من حزب التجمع يتقدمهم د. محمد أحمد خلف الله ود. ميلاد حنا ود. إسماعيل صبري عبد الله ود. فؤاد مرسي ومحمد عودة وحسين عبد الرازق ومحمد خليل وعبد الغفار شكر وفريدة النقاش وشاهندة مقلد ود. عواطف عبد الرحمن ومن حزب العمل «د. محمد حلمي مراد وإبراهيم يونس وآخرون» ومن حزب الوفد «فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن وعبد العزيز الشوربجي وآخرون»، ومن الإخوان المسلمين «عمر التلمساني وكمال السناتيري وصالح عشماوي وعادل عيد ومحمد عبد القدوس وآخرون» ومن القيادات السياسية المستقلة «فتحي رضوان ومحمد فائق وفريد عبد الكريم ومحمد حسنين هيكل وعبد السلام الزيات، ود. عصمت سيف الدولة ود. محمود القاضي وصلاح عيسى ود. لطيفة الزيات وآخرون»، ومن الشباب الناصري كمال أحمد وكمال أبو عيطة وحمدين صباحي.

قبل ذلك ونتيجة التصدي لسياسة الاستسلام للعدو الإسرائيلي واتفاقات كامب ديفيد، اعتقل فجر يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ يوم توقيع المعاهدة عديد من قيادات حزب التجمع منهم أحمد سيد حسن وأحمد نصر ومحمد على عامر وعلى نويجي وعبد الهادي بشت وأحمد غزلان وآخرون، وفي شهر يونية ١٩٨٠ ألقي القبض على فريدة النقاش، وتكرر الاعتقال في صفوف التجمع واليسار في فبراير ١٩٨٠ قبل رفع العلم الإسرائيلي على السفارة الإسرائيلية، وعند زيارة «إسحاق نافون» مصر، وتصدي لجنة الدفاع عن الثقافة القومية لمشاركة إسرائيل في معرض الكتاب.

والأحزاب هي التي كسرت حاجز الخوف وبدأت في تنظيم الوقفات الاحتجاجية والمظاهرات في الشارع المصري، رغم الطوارئ والقيود القانونية والأمنية.

- في ١٠ مارس ٢٠٠٣ نظم حزب التجمع وقفة احتجاجية أمام مجلس الشعب ضد الغلاء والسياسات الحكومية وكان د. عاطف عبيد يلقي بيانا حول قضية الأسعار.

- وفي ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٣ نظمت لجنة الدفاع عن الديمقراطية التي شكلها حزب التجمع مع الحزب الناصري وحزب الوفد وعدد من منظمات المجتمع المدني الحقوقية وقفة في ميدان التحرير للمطالبة بتعديل الدستور وإلغاء حالة الطوارئ وإطلاق المعتقلين السياسيين وتقليص السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية وانتخابه من بين أكثر من مرشح بدلا من نظام الاستفتاء.

- وفي ١٧ يناير ٢٠٠٤ نظم حزب التجمع مسيرة للإعلان عن رفض بيان الحكومة والاحتجاج على تفشي البطالة وارتفاع الأسعار، وطالبت المسيرة بإسقاط الحكومة ومحاكمة رئيسها وعدد من الوزراء بتهمة إهدار المال العام، كما طالبت بربط الأجور بالأسعار، وقام أعضاء التجمع بمسيرات مماثلة في محافظات المنوفية والدقهلية وأسيوط والإسماعيلية والعريش ودمياط والفيوم والمنيا.

- وفي ٢٣ فبراير ٢٠٠٤ قاد حزب التجمع مظاهرة حاشدة ضد بناء إسرائيل جدار الفصل العنصري.

- وفي ٢٠ مارس ٢٠٠٤ تظاهر التجمع في شوارع القاهرة من طلعت حرب إلى ميدان التحرير ضد الاحتلال الأمريكي للعراق.

- وفي ٢٣ مايو ٢٠٠٥ نظم التجمع وقفة احتجاجية أمام مجلس الدولة ضد الاستفتاء على تعديل الدستور.

- وفي ٦ يوليو ٢٠٠٥ نظم الحزب مع ممثلي الأحزاب والمواطنين مظاهرة في امبابة للمطالبة بإلغاء حالة الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات.

- وفي ٩ مارس ٢٠٠٥ قاد التجمع وقفة احتجاجية ضد صياغة المادة ٧٦ وللمطالبة بتحديد وتقليص سلطات رئيس الجمهورية في الدستور وتوفير ضمانات انتخابات حرة ونزيهة وإلغاء حالة الطوارئ، وإنهاء سيطرة الحزب الوطني على أجهزة الدولة وتحرير أجهزة الإعلام والصحافة.

- وفي ٢٥ نوفمبر نظم وقفة احتجاجية أمام الجامعة العربية ضد مؤتمر شرم الشيخ.

- وفي ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ قاد التجمع مظاهرة من ميدان طلعت حرب إلى ميدان التحرير فميدان باب اللوق فميدان الأوبرا احتجاجا على انتخاب حسني مبارك رئيسا لفترة خامسة، وهتف المتظاهرون: «يسقط يسقط حسني مبارك» «مبارك لن يحكم مصر بـ ١٩٪ من الناخبين» «انتخاب مبارك.. باطل باطل».

ولا شك في أن الأحزاب مهدت بالمعارك التي خاضتها وتضحيات قادتها لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأن شباب ثورة ٢٥ يناير قد استفادوا من هذا الدور الذي لعبته الأحزاب وقياداتها، كما استفادوا من شبكة الإنترنت والفضائيات والصحافة وأجهزة الاتصال عامة، كما تعاونوا مع شباب الأحزاب وكوادرها الوسطى الذين شكلوا جزءا - ولو بسيطا - من الملايين الذين صنعوا هذه الثورة، فمن الضروري أن تعمل الائتلافات الشبابية التي ولدت في ميدان التحرير مع الأحزاب والقوى السياسية خلال فترة الانتقال الحالية ليتحقق حلم التحول إلى مصر ديمقراطية برلمانية مدنية، وهذا هو التحدي الذي يواجهه الجميع.

حـــديـــقـــة الأفـــكـــار

فريدة النقاش

خلقت الثورات كافة لنفسها قاموسا جديدا في الحياة الفكرية لبلدانها وللعالم أجمع، ولم يكن مثل هذا القاموس مجرد وليد للشعارات والأحلام الكبرى للثوار، وإنما كان أيضا ابنا لعلاقات اجتماعية واقعية جديدة، علاقات كانت تتبلور وتنضج في رحم المجتمع على مدى الزمن لتكون الثورة قابلتها التي تدفع بها إلى الحياة لتترعرع وتكبر في حماية الثوار كطليقة، وحماية القوى الشعبية التي تلتف حول الثورة التي تعبر عن مطامحها ومصالحها وأشواقها.

كان هذا هو حال الثورات البورجوازية الديمقراطية التي أطاحت بالإقطاع، وكان هو أيضا حال الثورة الاشتراكية التي أطاحت بالرأسمالية ثم عادت وانتكست.

مع الثورة الفرنسية ولدت شعارات الحرية والإخاء والمساواة، وحملت هذه الشعارات المضامين الطبقية إذ انقسم المجتمع بين العمل ورأس المال، وهكذا بقي مفهوم الحرية حكرا على حرية رأس المال وبقيت حرية العامل في أن يموت جوعا أيضا مكفولة ولاح العوار الهيكلي في مفهوم المساواة القانونية دون المساواة الواقعية.

وحين انطلقت كوميونة باريس بعد ما يقارب القرن من الثورة الفرنسية تقدم الكادحون خطوات كبرى إلى الأمام على طريق تأمين بعض الحقوق وإنشاء النقابات المستقلة والأحزاب التي تعبر عنهم رغم هزيمة الكوميونة وانتصار الرجعية.. وولدت مع المرحلة الجديدة شعارات جديدة وأفكار جديدة هي بدورها بنت الواقع المتغير، وأصبح شعار المساواة موضوعا للجدل مع كل من الإخاء والحرية.. باعتبار المساواة مفهوما مركزيا دفعت به الكوميونة بعيدا عن الشكلية ومجرد الحقوق المتساوية أمام القانون ليكتسب معنى إلغاء الطبقات ويتجذر في أرض الح